



الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري

السبت الموافق ٢٢ نوفمبر " تشرين ثان " ٢٠٠٨
القاعة الوسطى - مركز المؤتمرات - مكتبة الإسكندرية
مدينة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

كلمة

الأستاذ الدكتور / سعيد عبد العزيز على عثمان

عميد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أبواب ٢٠٠٨ / ١١ / ٢٢

كلمة

**الأستاذ الدكتور سعيد عبد العزيز عثمان / عميد كلية التجارة
عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري**

ورشة عمل ٢٠٠٨/١١/٢٢

**أيها السادة الحضور : ان كلية التجارة جامعة الإسكندرية ورغبة منها
أن تكون دائما فى سياق الأحداث العالمية فى مجال الأعمال تتقابل
معكم اليوم فى لقاء علمى متميز لتناقش أهم قضية تشغل العالم
بأسره وتشغل كل مواطن مصري وعربي ألا وهى الأزمة المالية العالمية
وتداعياتها على الاقتصاد المصري**

أيها الحضور الكريم ان انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وهيمنت الولايات
المتحدة الأمريكية اقتصادياً وسياسياً على العالم جعلت النموذج الأمريكى للرأسمالية
(تحرير الأسواق وعولمتها) هدفا يسعى الكثيرون لتطبيقه دون الاهتمام بظروف
التطبيق وآثاره المتوقعة . ولقد تمادت الولايات المتحدة الأمريكية فى تطبيق نموذجها
الرأسمالى بمفهوم مدرسة شيكاغو أو ما يسمى الكلاسيك الجدد ، فأطلق العنان لقوى
السوق الحر لتمارس نشاطها دون ضوابط تنظيمية فاعلة تكبح جماحها، فأصبحت
رأسمالية متوحشة مليئة بمواطن الخلل والقصور، لم يسلم من توحشها صانعها
ومتزعمها ، فإنقلب السحر على الساحر وأصبح الناصح فى حاجة إلى نصيحة ، والمنقذ
فى حاجة إلى إنقاذ، فتهافت العديد من المؤسسات المالية الأمريكية فى شبح الافلاس ،
وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فى أزمة مالية كبرى انتقلت بسرعة إلى محيطها
العالمى نتيجة لعولمة الأسواق، ولم يقتصر نطاق الأزمة على جانبها المالى بل امتد
ليشمل القطاعات الإنتاجية . أيها السيدات والسادة. إن الأزمة المالية الأمريكية

الحالية تثبت لنا أن التاريخ يعيد نفسه حيث أن المبادئ الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في صياغة السياسات الاقتصادية خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي تشابهت إلى حد كبير مع تلك المبادئ التي كانت سائدة قبل أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ وكانت سبباً في حدوثه . فمنذ سبعينيات القرن الماضي حدث ارتداد واضح على مبادئ الفكر الكينزي الذي نجح في تخليص العالم من مشكلة الكساد العظيم . وبات فكر الكلاسيك الجدد هو المسيطر في صياغة السياسات الاقتصادية الأمريكية ، كما سيطر هذا الفكر أيضاً على سياسات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي) فأصبحت المساعدات المالية والفنية مرهونة بتطبيق سياسات تحرير الأسواق وعولمتها، كما أن تقليل دور الدولة أصبح ضرورة حتمية من خلال تنفيذ برامج متسارعة للخصخصة . ولقد كانت أزمة الرهن العقاري هي القشة التي قسمت ظهر البعير حيث اقتنعت الإدارة الأمريكية ودول العالم أنها أخطأت وأن سياسة تحرير الأسواق بلا ضوابط أدت إلى نتائج وخيمة وأن دور الدولة الفعال في الاقتصاد أصبح ضرورياً وحتماً، وعاد الفكر الكينزي ثانية في الواجهة وأصبح تدخل الدولة هو السبيل للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق يرى الاقتصادي الأمريكي جوزيف استجلتز والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد " إن ما هو محزن في الأزمة الأمريكية الحالية هو أن التنبؤ بها كان قائماً وأن تفاديها كان ممكناً كما أن الضحايا هذه المرة هم باتساع العالم، الضحايا هم الذين استجابوا بلا ضوابط في السنوات العشر الأخيرة لفكرتين ألحت عليها المؤسسات الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية: العولمة والخصخصة.

أيها السيدات والسادة.. ان تطبيق الرأسمالية بالنموذج الأمريكي نجم عنه اختلال شديد في التوازن المفترض بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي بصفة عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة . فالتحرير المتسارع للأسواق وعولمتها نجم عنه تضخم القطاع المالي بمعدلات متسارعة تضخماً يفوق قدرة الاقتصاد الحقيقي على استيعابه ويرجع هذا التضخم المتسارع للقطاع المالي بفضل ابتكارات مالية عجيبة غريبة أبرزها المشتقات والخيارات، ومع انتشار استخدام المستحدثات المالية ذات

الطبيعة الوهمية حيث تولد الديون ديونا بشكل متوالى ومتسارع ، أصبح التعامل فى البورصات العالمية يشبه أنشطة القمار، و فى مثل هذه الظروف تمت الإطاحة بالتوازن المفترض بين القطاع المالى والقطاع الإنتاجى، وبدلاً من أن يكون القطاع المالى معبراً وعاكساً للقطاع الإنتاجى وخادماً لمبادلاته وتعاملاته أصبح هذا القطاع مستقلاً عنه وعبئاً عليه وسبباً فى أزماته.

أيها السادة الحضور ..إن الأزمة المالية الحالية هى فى الواقع أزمة نظام تمادى فى تطبيق الخصخصة والعولمة بنموذجها الأمريكى دون إدراك كافى بعواقبها وتبعات تطبيقها، وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ما يعانى به النموذج الأمريكى من أوجه قصور ونقائص ولكن بعد وقوع الكارثة وامتدادها خارجياً لتصبح أزمة عالمية . وهكذا أصبحت تكلفة معالجة الأخطاء الأمريكية لا تقتصر على مرتكبيها بل تمتد لتشمل العالم بأكمله .

أيها السادة الحضور ..يتفق الجميع أو قل الأغلبية على أن خروج أمريكا من هذه الأزمة أمر حتمى لا خلاف عليه ولكن سوف يتحقق ذلك بتكلفة مرتفعة جداً يدفع الجزء الأكبر منها خارج الحدود الأمريكية . ونحن نرى وعكس ما قد يرى البعض أن الخروج من هذه الأزمة لن يتطلب تغييراً فى هوية النظام الاقتصادى السائد بل يتطلب تغييراً فى الآليات وأدواته، وهنا قد نتفق مع البعض فى أن الرأسمالية لن تموت ولن تسقط وإنما الذى سوف يتهاوى ويسقط بالتأكيد هو النموذج الأمريكى لها ولكن بعد أن يسبب أوجاعاً مؤلمة لاقتصاديات الدول النامية التى اتخذت من هذا النموذج أسلوباً لإدارة اقتصادها .

أيها السيدات والسادة ..إن تحقيق الإستقرار المالى العالمى يحتاج إلى اتساع نطاق المشاركة فى القرارات النقدية والمالية الدولية . فلم يعد مقبولاً الآن أن تقتصر العضوية الفاعلة فى المؤسسات الدولية على دول بعينها وتحديداً السبعة الكبار - ولم يعد مقبولاً أن تظل الاقتصاديات الناشئة مغيبة عن صياغة النظام المالى الدولى .

فالشرعية والفاعلية والإستقرار والعدالة تقتضى إعادة صياغة نظام مالى عالمى جديد يراعى مصالح جميع الأطراف دون تمادى لمصالح مجموعة على أخرى، هذا هو

الاطار الملائم الذى يكفل الاستقرار لأى نظام مالى عالمى جديد . وفى هذا المجال فإنا نتمنى تحقيق ما تعهدت به مجموعة العشرين فى اجتماعها الأخير بواشنطن (١٥ نوفمبر ٢٠٠٨) بإعطاء دور فاعل للاقتصاديات الناشئة فى الإصلاحات المقترحة .

أيها السادة . ان تداعيات الأزمة المالية التى يعيشها العالم اليوم على الاقتصاديات العربية لا يمكن التهوين بها كما يذكر البعض بل ان مخاطر هذه الأزمة جسيمة ومتسارعة وما كانت تتماهى وتتسارع فى الانتشار لو لم يهيمن على العالم ما يسمى بالرأسمالية الأمريكية المتوحشة التى سمحت لها العولمة أن تتماهى خارج نطاقها المأمون . نحن لا نريد التهوين أو الاستخفاف من تداعيات الأزمة المالية الحالية على اقتصادنا لأن ذلك يتناقض مع مقتضيات المنهج العلمى ولا نريد التهويل بأثرها لأن ذلك يثير القلق والفرغ لدى الكثيرين دون مبرر موضوعى . نحن نريد معرفة الأسباب الحقيقية للأزمة الحالية فالمسألة أكبر بكثير من مسألة أزمة رهن عقارى، فأزمة الرهن العقارى هى نتاج لأزمة وليست سببا لها ؟

نحن نريد مصارحة الذات بمواطن الخلل والقصور دون تكبر أو كبرياء ، نريد الحقيقة بشأن تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد المصرى بقطاعاته المختلفة بعيدا عن الأهواء الشخصية والحزبية، نريد تحليلا علميا للتدهور المتسارع غير المبرر فى البورصة المصرية ؟ نريد أن نعرف هل ما يحدث هو انعكاس طبيعى لهذه الأزمة أم أنه نتاج سلوك تصحيحى لا علاقة له بالأزمة الحالية ؟ نريد أن نعرف هل الموقف العجيب الغريب (التدخل الخجول) لإدارة البورصة المصرية ازاء ما يحدث يعد مقبولا فى ظل ظروف الأزمة التى يعيشها العالم الآن ؟ هل مازالت هذه الإدارة تؤمن بأن الأسواق قادرة على تصحيح ذاتها دون الحاجة الى تدخل منها؟ نريد أن نعرف ما هى التغيرات المطلوبة فى السياسات الحكومية للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة على السياحة، على الصادرات، القطاع الزراعى،؟ أيها الباحثون أننى أضع أمامكم هذه التساؤلات لتكون محور مناقشتكم العلمية؟

وفى نهاية كلمتى أجد أن كلمات الشكر والثناء واجبة علي، وأولى كلمات شكرى وامتنانى هى لأستاذى الفاضل أ.د. على لطفى. أقول لك أيها الضيف العزيز اننا متشوقون لسماع رأيكم حول الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري لرصيد خبرتك الكبير لأنك وزير مالية سابق ورئيس وزراء مصر الأسبق، نحن متشوقون لرأيك لأنك أستاذ اقتصاد ومالية عامة متميز ، تعهدنا فيك الموضوعية بغض النظر عن انتمائك الحزبى. فأهلاً بك فى ضيافة جامعة الإسكندرية وتحديدًا فى ضيافة كلية التجارة - تلك الكلية التى تكن لك الكثير والكثير لأنك فضلت أن تكون ضيفا عليها اليوم بالرغم من مشغوليات وارتباطاتك الكثيرة ، كما أنك لم تحاول الاعتذار كعادة الكثيرين الذين تشغلهم أمور السلطة ومشغوليات الحياة.

كلمات الشكر والتقدير واجبة للأستاذ الفاضل سعادة السفير/ جمال بيومى أيها الضيف الكريم نحن نريد سماع رأيك فيما يدور حولنا لأنك ابن لكلية عريقة متميزة علمياً هى كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، نريد سماعك لخبرتك الكبيرة فى العلاقات الدولية ولدورك المتميز فى الاتفاقيات الإقليمية والدولية . باسمى أنا شخصياً وباسم كلية التجارة وجامعة الإسكندرية أتقدم لسيادتكم بالشكر والتقدير على تلبية دعوة المشاركة.

أما أنت أيها الراعى لهذه الندوة أ.د حسن ندير رئيس جامعة الإسكندرية فكلماتى عاجزة عن أن تعبر عن تقديري واحترامى لشخصكم الكريم ، كما إننى أقدر وأثمن رعايتك لورشة العمل تلك، أقدر وأثمن دعمك المستمر لنا فى سبيل أن يكون لجامعة الإسكندرية رأى علمى متميز بشأن الأزمة المالية العالمية، فلك الشكر والتقدير والاحترام، وندعو من المولى عز وجل بأن نكون عند حسن الظن .

أيها السيدات والسادة الضيوف .أرحب بكم فى كلية التجارة جامعة الإسكندرية وأتمنى أن تكون مشاركتكم فى ورشة العمل هذه مفيدة وقادرة على صياغة توصيات قابلة للتطبيق، فاعلة فى درء خطر تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد المصري،، وكما عودتكم كلية التجارة جامعة الإسكندرية فى أن تعيش أحداث الواقع وتتفاعل معه

